Communication - newsletters

2005 -

MARSAD -المرصد

- - - كانون الثاني-شباط -

0

المرصد

العدد الثاني عشر – كانون الثاني وشباط ٢٠٠٥

افتتـــــــاحية

أحداث كثيرة مرت على لبنان خلال العقود السابقة ففي ١٣ نيسان من الشهر المقبل. سيتذكر اللبنانيون أن ثلاثين سنة مرت على بداية الحرب التي انتهت عام ١٩٨٩ بإعلان وثيقة الوفاق الوطني. ومنذ ذلك الوقت أي منذ إعلان اتفاق الطائف، ولبنان يحاول أن يصنع سلماً وإعماراً وازدهاراً رغم صعوبة الظروف.

إن جريمة ١٤ شباط المنصرم، وصفتها الأطراف المختلفة بأنها زلزال مدوي، شعر معه كل لبناني أن شيئاً تغير في نفسه وفي وطنه.

بالرغم من الفظاعة والوحشية، فإن ثمة شعوراً بأن الخروج من الحرب قد بات أكثر منالاً.

- **الانتخابات النيابية**

موضوع الانتخابات المقرر إجراءها خلال شهر أيار المقبل. أخذت حيزاً من نقاش هيئات المجتمع خصوصاً لجهة خفض سن الاقتراع والكوتا النسائية.

حول الشباب اللبناني والانتخابات كتب غسان حجار في النهار:

ربما تبدوالانتخابات النيابية المقبلة فرصة سانحة للتغيير المنشود، لكنها ليست كذلك بالفعل وأن كانت غير معدومة الأثر التغييري. إذ أن معوقات التغيير كثيرة وأبرزها الآتي:

١- إن القانون الحالي لا يسمح للشباب في تقبل العمر (١٨-٢١ سنة) بالمشاركة في الانتخابات وبالتالي يتم تغييب فئة كبيرة منهم.

٢- إن عدم السماح للقوى الأمنية على تعددها واختلافها بالمشاركة يحرم نحو ٧٠ ألفاً، معظمهم من الشباب، التعبير عن رأيهم والمساهمة في صنع التغيير.

٣- إن تأليف اللوائح لا بل تركيبها بالصيغة القائمة وبالضغوط الممارسة والتي باتت معلومة من الجميع يحرم الشباب الترشح، أوترشيح من يرون فيه ممثلاً حقيقياً لهم.

٤- التجييش المذهبي الطائفي هوأحد أوجه تغييب رأي الشباب الحر، إذ أنه يشكل استغلالاً رخيصاً لمشاعر دفينة قلما تمكن اللبنانيون من تجاوزها كلياً. وما " التكليف الشرعي" من هنا ومباركة من هنالك إلا محاولة – باسم الدين- لإلغاء حرية الفرد خصوصاً الشباب الملتزم رأي مرجعياته الدينية.

٥- إن الأزمات الاقتصادية التي رافقت البلاد منذ ما بعد الحرب جعلت الحاجة سيدة الموقف، وجعلت الشباب أسرى أوضاع أهاليهم. فتراهم يقبلون على انتخاب من يدفع أكثر ومبررهم في ذلك "ما دام النائب لا ينفعنا في شيء لاحقاً، فليدفع مالا على الأقل أويؤمن لنا وظيفة".

٦- إن الخوف من المستقبل مع أناس لا يعرفهم أحد سوى خالقهم الإلهي، وولي نعمتهم الأرضي، يدفع الشباب إلى أحد حلين، إما المقاطعة أوإعادة انتخاب النائب الحالي. وقد شهدت على ذلك في منطقتي (البقاع الغربي) فكنت في دورة سابقة للانتخابات أفتش عن بدائل من عدد من النواب الحاليين، لكني وجدت نفسي أمام المرشحين الجدد ومستواهم الفكري الاجتماعي "المافيوي" أترحم على من سبق وأتمسك به، إذ لا نريد أن ننتقل وفق المثل الشعبي "من تحت الدلفة لتحت المزراب".

٧- ويبقى أخيراً عامل المال، أي القدرة المادية، إذ كيف يصل الشباب إلى الندوة البرلمانية لصنع التغيير ما دامت الحملة تكلف ما يقرب من مليون دولار أميركي لا يمكن أي شاب في مقتبل العمر أن يوفرها، جزء منها للرشوة على مستويات عدة، وجزء منها للدعاية، والجزء الثالث للماكينة الانتخابية. وفي هذا الإطار نسأل دائماً مشفقين بالطبع – كيف لنوابنا أن يوفروا هذا المبلغ ومن أين؟

إن الانتخابات تظل مرحلة تغيير، وهي أن لم تأت بمجلس جديد، فإنها بالطبع تحمل وجوهاً جديدة قادرة على رفع الصوت عالياً، قادرة على أن تحمل آراء الشباب إلى ممثلي الشعب، ربما يخجلون فيندفعون إلى الخدمة العامة الحقيقية، ولا يتهافتون قبيل الانتخابات على كسب ود الناس.

غسان حجار النهار ٢٠٠٥/١/٥

- **تمثيل المرأة**

وحول الكوتا النسائية، أجرت جريدة البلد ندوة متعددة الأصوات. حول الموضوع، وقد جاء في المقدمة:

تعتبر نسبة مشاركة المرأة اللبنانية في البرلمان من أدنى النسب في العالم حيث تبلغ (٢,٣٠ بالمئة) رغم أن الدستور ينص على أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة من دون ما فرق بينهم".

رغم تجاوز بعض المعوقات القانونية التي حالت من دون مشاركة المرأة في الاقتراع، دخلت أول امرأة إلى البرلمان في العام ١٩٦٣، وهي ميرنا البستاني التي أكملت ولاية والدها الراحل إميل البستاني حتى العام ١٩٦٤، ثم غاب التمثيل النسائي حتى العام ١٩٩١ حين عينت نايلة معوض أرملة رئيس الجمهورية الراحل رنيه معوض. وخلال المحطات الانتخابية ١٩٩٢-١٩٩٦-٢٠٠٠ شهد البرلمان اللبناني دخول ثلاث سيدات، لتبقى هذه النسبة فضلاً عن المعايير التي دخلت من خلالها المرأة إلى البرلمان اللبناني، تطرح إشكالية المشاركة السياسية للمرأة، وخصوصاً في المجالس التمثيلية من دون أن تتناسب مع نسبة مشاركة المرأة في الاقتراع التي تجاوزت الـ٥٠ بالمئة من جموع المقترعين، خلال المحطات الانتخابية الثلاث الأخيرة.

وسط هذا التفاوت بين الرجل والمرأة، طرحت مسألة الكوتا النسائية التي يجري تطبيقها في دول عربية وأوروبية وأميركية، والكوتا التي تعني حصة نسبية أونصيباً. ومبدأ الكوتا النسائية في البرلمان، وإن حظيت في المبدأ بتأييد واسع من قبل القوى السياسية والبرلمانيين، إلا أن هذا التأييد لم ينج من عراقيل بدا بعضها دستورياً يحتاج إلى تعديل وهوما عبر عنه مجلس الوزراء، حين رفض مشروع الكوتا في قانون الانتخابات.

ليال أبورحال – علي الأمين
البلد ١٤ شباط ٢٠٠٥

- **الكوتا ومشاركة المرأة**

تمثل المشاركة السياسية للمرأة أحد أبعاد مقياس التمكين الجنساني الذي يعبر عن انعدام المساواة بين الجنسين في المجالات الحيوية المتعلقة بـ: المشاركة وصنع القرار اقتصادياً – المشاركة وصنع القرار سياسياً – والسلطة على الموارد الاقتصادية. وبالتالي فهويركز على الفرص المتاحة للمرأة لا على قدراتها.

أما المشاركة السياسية فيعبر عنها بالنسبة المئوية لحصة كل من المرأة والرجل في المقاعد البرلمانية ويختار هذا البعد للتعبير عن المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات السياسية.

برز هذا المفهوم بقوة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في (بيجين، الصين) عام ١٩٩٥، والذي كان أحد مجالاته الحاسمة: تمكين المرأة وكفالة حقوقها الإنسانية، ومنها ضرورة تعزيز تمثيل المرأة في برلماناتها الوطنية بنسبة ٣٠% وأكثر، من أجل تفعيل دورها في التشريع وسن القوانين.

تمثل النساء نصف العالم تقريباً وأعلى نسبة تمثيل وصلت إليها في برلماناتها الوطنية حسب إحصاءات العام ٢٠٠٤ هي (١٥,٦%) من مجموع المقاعد البرلمانية (المجلس الأدنى)

و(١٥,٤%) على مستوى المجلسين (الأدنى:المنتخب مباشرة من قبل الشعب. والأعلى: وهوالمجلس المنتخب بطريقة مباشرة، أوبالتعيين).

ومن أجل تنشيط هذا التمثيل الضعيف وهذا التقدم البطيء اعتمد عدد من الدول نظام الكوتا، حيث ينص الدستور في بعض البلدان على تخصيص حصة من مقاعد البرلمان للنساء. وفي بلدان أخرى، قد تتفق الأحزاب السياسية على تخصيص حصص للنساء أوتحديد أهداف لنسبة النساء والمرشحات للانتخاب.

وكانت معظم دول شمالي أوروبا قد ابتدأت بهذه الطريقة في التمثيل، وهي من أولى الدول التي شهدت برلماناتها شبه توازن جنسي، حث كانت وما زالت تتصدر المجامع الإقليمية للدول ونسبة تمثيل المرأة فيها حالياً(٤٠%) . والجدير ذكره أن هذه المجموعة كانت من أوائل الدول التي نالت المرأة فيها حق التصويت والترشيح ودخول البرلمان، وذلك في الربع الأول من القرن العشرين.

أما تمثيل المرأة في الدول العربية فوصل في أفضل مستوى له إلى (٦%) من مجموع المقاعد البرلمانية (الأدنى) و(٦,٤%) في المجلسين (٢٠٠٤). وهي تذيل دائماً أسفل القائمة في المجاميع الدولية، شأنها شأن مؤشرات أخرى في مجالات متعددة.

فثمة دول لا تتمثل أية امرأة برلماناتها كالبحرين، أما في الكويت فما زال محظوراً عليها حق التصويت والترشيح، وكذلك في الدول التي تعتمد المجالس المعينة مثل قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

أما الدول التي تتصدر قائمة الدول الدول العربية في تمثيل النساء (ودائماً حسب إحصاءات العام ٢٠٠٤) فهي سوريا (١٢%) وتونس (١١,٥%). ويرجع ارتفاع هذه النسبة في هاتين الدولتين إلى توجهات القيادة السياسية العليا، في أواخر الخمسينيات في تونس في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، وفي سوريا إلى عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد بعد الثورة التصحيحية، إلى تعزيز التمثيل النسائي في البرلمان. ثم تأتي دجيبوتي (١٠,٨%) في أول تمثيل لها في البرلمان. والمغرب (١٠,٨%) بعد اعتماد نظام الكوتا. والسودان حيث للمرأة تمثيل خاص إذ يحجز لها ٣٥ مقعداً، وتتمثل بنسبة (٩,٧%) وهي تتبع نظاماً انتخابياً. حيث المرأة تنتخب مرتين: مرة الرجل، ومرة النساء المرشحات، حسب الدائرة الانتخابية. ثم الجزائر (٦,٢%) والأردن التي اتبعت أيضاً نظام الكوتا (٥,٥%) بعد نضال الحركة النسائية ورغبة الملك في إعلاء شأن المرأة، شأنها شأن المغرب... أما الدول الأخرى فتتراوح النسبة فيها بين (٣,٧%) في موريتانيا و(٣%) في اليمن. وفي لبنان (٢,٣%) وهوفي طريقه إلى اعتماد نظام الكوتا الذي أتى بمبادرة من وزير الداخلية. وبمباركة نسائية التي طالما نادت جمعياتها ومنظماتها والناشطات الأول في هذا المجال. بضرورة تفعيل الدور السياسي للمرأة.

والجدير ذكره أن سياسة الكوتا التي ظهرت كأعجوبة في البلدان الاسكندنافية،وأدت إلى إضفاء الطابع النسائي على المجالس النيابية، لم يكتب لها النجاح في فرنسا، (الدولة صاحبة المرسوم الأول المتعلق بممارسة حق الاقتراع الذي صدر عن الجمعية التأسيسية للثورة الفرنسية في ١٩٧١/٩/٣، ولم تنل فيها المرأة حق التصويت والاقتراع إلا عام ١٩٤٤). ولم تحترم نظام الكوتا كلياً، وذلك باسم المساواة أمام القانون بين كل المواطنين. وتتمثل المرأة فيها حالياً بنسبة (١٢,٢%الأدنى) وتسبق سوريا بمنزلتين في الترتيب العالمي للدول بحسب التمثيل النسائي في البرلمانات إذ تحتل المنزلة (٦٦) وسوريا (٦٨) وتونس المنزلة (٧٠).

وفي أوروبا الشرقية ومنغوليا أدى إلغاء الحصص الذي حدث مع التحول من الأنظمة الاشتراكية ، إلى انخفاض درامي في نصيب النساء من المقاعد البرلمانية، ففي عام ١٩٨٧ كانت هذه النسبة في بلغاريا (٢١%) انخفضت (٩%) عام ١٩٩٠، ولنفس الفترة الزمنة انخفضت النسبة في هنجاريا من (٢١%) إلى (٧%)، وفي رومانيا من (٣٤%) إلى (٤%)، وفي بولندا من (٢٠%) إلى (٤%)، لكنها عادت إلى الارتفاع في بعضها، ولكن لم تبلغ نسبة عام ١٩٨٧ في معظمها.

وفي المغرب بعد اعتماد نظام الكوتا قالت النائبة السابقة والحالية السيدة فاطمة بأمودن: أن قادة الأحزاب يقولون إنهم أسدوا للنساء معروفاً بالسماح لهن باحتلال ٣٥ مقعداً في البرلمان...

قد تكون الكوتا حلاً مرحلياً ومؤقتاً... لكسر الحاجز النفسي لقبول المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار ولإعطائها فرصة في تثبيت أهليتها وجدارتها في هذا الموقع.

أما الحل فيكون أولاً في تغيير الثقافة السائدة والمتجذرة في الذهنيات والعقول التي تضع المرأة في منزلة دونية، ولا يحصل ذلك إلا بالتربية، وثانياً في ظل قانون انتخابي عادل يضمن تمثيل جميع الفئات والمواطنين، بحيث إن حق الأهلية بالانتخابات لا يبقى صورياً.

سعاد نور الدين- السفير ٢٠٠٥/١/٢٨

- **<u>حقوق الطفل</u>**

صدر التقرير النهائي الذي أعدته وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية حول التوجهات والتوصيات لرسم سياسة وطنية لمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال في لبنان... وتشير الدولة إلى أن ثمة عوامل متعددة تساهم في تشكيل حجم عمالة الأطفال وخصائصه. مثل البنية الديموغرافية. الإطار الماكرو-اقتصادي، شروط الاستخدام، مستوى الأجر، الإنجازات التربوية وغيرها من العوامل الاقتصادية- الاجتماعية.

البلد ٢٠٠٥/١/٩

وبخصوص أوضاع الطفولة نشرت النهار تحقيقاً عن التسول، وقد ذكر فيه أمين سر المجلس الأعلى للطفولة إيلي مخايل: إن المشكلة موجودة ولا شك، لكن جهد الدولة والمؤسسات العامة استطاع حصرها ومعالجتها قدر الإمكان، أومنع تفاقمها على الأقل. وأضاف: في لبنان يمكن أن تتكلم على صناعة التسول، أوثمة أرباب عمل يستغلون الأطفال، وغالبتهم من غير اللبنانيين.

وعن دور " الحركة الاجتماعية" وهي من الجمعيات الخاصة التي تعني بالشأن العام، تحدثت سينتيا عون: إن الحركة انصرفت منذ عام ١٩٩٣، إلى الاهتمام بقضية المتسربين مدرسياً، وتحديداً الأولاد بين عمر ١١، ١٤ سنة الذين لم يقصدوا المدارس أوأخرجوا منها لأسباب اجتماعية أواقتصادية، عبر تخصيص أندية للاهتمام بوضعهم.

ولفتت عون إلى القانون ٩٨/٦٨٦ الذي ينص على إلزامية التعليم ومجانيته حتى نهاية المرحلة الابتدائية الأولى، مؤكدة أنه الحل الأسلم والأساسي لمشكلة تشرد الأطفال.

النهار ٢٠٠٥/١/٣٠

- **حقوق الطفل**

في إطار برنامج تعاون مشترك بين المعهد العربي لحقوق الإنسان و"اليونيسيف" والجامعة اللبنانية والجامعة التونسية سيطلق الشهر المقبل في كلية الحقوق الفرع الفرنكوفوني للدراسات العليا في الجامعة اللبنانية مشروع دراسات عليا متخصصة في حقوق الطفل يرمي إلى إعداد كوادر مهنية قادرة على تطوير برامج حماية لحقوق الطفل وتعزيز التعاون بين جهات عدة متخصصة لدعم ثقافة حقوق الإنسان.

يأتي المشروع الذي سيعلن عنه في آذار المقبل، ضمن توجهات المعهد العربي لحقوق الإنسان للتشبيك وتأطير جهود العاملين في مجال حقوق الإنسان لإعداد كوادر مهنية قادرة على إحداث التغيير. وقد لحظ المعهد في استراتيجيته الجديدة للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ مسألة دعم فكرة إنشاء "الشبكات" داخل المجتمع المدني لتطوير دوره في مجال حقوق الإنسان وتأمين التداول الديموقراطي. وسيعمل أيضاً على تطوير بعض المفاهيم الحقوقية من طريق التدريب على قضايا مثل استراتيجية الحوار داخل المجتمع، التفاوض بين أطراف المجتمع المدني ومسألة السلطة. ويسعى القيمون عليه إدراج بعض الفئات الجديدة في شرائحه المستهدفة كالكوادر في الأحزاب والنقابات، لطرح موضوعات مثل الحق في الحياة، والحق في المشاركة وأدوات الانتقال الديموقراطي للسلطة.

- **تأطير الجهود عبر "التشبيك"**

ومن عناصر التجديد في الاستراتيجية، المساهمة في تأطير شبكات التربية على حقوق الإنسان على مستوى المنظمات غير الحكومية والجامعات. وفي هذا الإطار يشرح مدير المعهد عبد الباسط بن حسن فكرة مشروع الماجستير المتخصص في حقوق الطفل، فيقول: "إن تنوع المعنيين بهذا البرنامج من منظمات دولية غير حكومية وجامعات، يعيدنا إلى مجموعة المبادئ التي نعتمدها حول التشبيك والتنسيق في برامج واقعية قابلة للتحقيق وإفساح المجال لمساحات من الحوار والعمل المشترك بين مختلف الأفرقاء المعنيين بقضايا حقوق الإنسان. ولا يعني فتح الحوار والتضامن ذوبان الأطراف أوفقدان خصوصيتها، بل مزيداً من البحث لتوسيع هامش الحريات الديموقراطية في بلداتنا وتطويره. وسيعلن عن البرنامج في آذار المقبل".

ويعتبر المعهد قضية التشبيك من خياراته الاستراتيجية في اتجاهين أساسيين: المساهمة في إنشاء شبكات وتسهيل عملها مثل شبكتي "التوثيق والمعلومات" والشبكة الدولية للتدريب في مجال حقوق الإنسان"، والانضمام إلى "الشبكات" التي تعنى بقضايا حقوق الإنسان. ويشير بن حسن إلى أن المعهد عضوفي العديد منها ولاسيما العاملة في مجال الطفل والمرأة والتربية على حقوق الإنسان والتنمية.

ويتجه المعهد اليوم إلى اعتبار أن التشبيك لا يقتصر على إنشاء شبكات أوالانضمام إليها، بل هوعنصر أساسي من عناصر العمل. وبحسب بن حسن إن كل نشاط في مجالات البحث والمعلومات والتدريب، هومناسبة لإيجاد شبكات غير بيروقراطية تعتمد عنصر البرامج والدينامية فتساعد على تحقيق أهداف متعددة من بينها: أولاً، تنسيق الرؤى والبرامج والاستراتيجيات لتجنب تكرار العمل. ثانيا، تجميع الموارد المالية والبشرية لاستعمالها بوجه أفضل. ثالثاً، تبادل الخبرات والمعلومات.

ويضيف:" أن العمل في شبكات دائمة أوحسب الموضوع، يمكن أن يؤدي دوراً سياسياً واستراتيجياً كبيراً،إذ تمكن المعهد وغيره من المنظمات من نسج تحالفات بين منظمات حقوق

الإنسان وغيرها من أطراف المجتمع المدني مما يخرج هذه المنظمات من عزلتها ويقربها أكثر إلى مختلف الفئات الاجتماعية. وهذا الخيار سيعود بالفائدة على الأطراف الأخرى في المجتمع المدني".

- **حقوق الإنسان ومقاربة السياسة**

يرتكز المعنى الحديث لحقوق الإنسان على أنها سعي إلى تطوير المثل وجعلها قواعد قانونية حتى لا تبقى مجردة. وهذه القواعد القانونية تجمع، إلى القانون، القواعد الانطولوجية (المعرفية) والأخلاقية. ومن تعريفات حقوق الإنسان أنها مجموعة من الحقوق تحكم حرية الإنسان واكتمال شخصيته سعياً إلى بلوغ المثل. وقد أثبتت التجربة أن التنمية الاقتصادية لا تؤدي حتماً إلى التنمية الاجتماعية. من هنا مبدأ التنمية المستدامة والشاملة، مما أعطى لحقوق الإنسان معنى سياسياً" إذ يجب أن تتم دراسة للظروف المحيطة بمجتمعاتنا ووضع حلول لها والتحول من العمل التطوعي والخيري إلى العمل الحقوقي".

لذا يمكن اعتبار حقوق الإنسان من أرقى الوسائل لمقاربة السياسة. ويقول بن حسن: "حقوق الإنسان كما نفهمها ليست مجرد عمل مطلبي أواحتجاجي رغم أهمية هذا الجانب، إذ أن العاملين في حقوق الإنسان مطالبون بالتحرك عند المس بكيان الكائن البشري بل هي رؤية تسعى إلى توسيع مساحة المشاركة الواعية في إدارة الشأن العام ومراقبة المسؤولين وصناع القرار ومحاسبتهم. وهي إدارة لتطوير مواثيق المواطنية داخل المجتمع، وتوسيع مساحات الحوار بين السلطات بأشكالها كلها والإنسان فرداً وجماعة. كما أنها أداة من أجل ضمان التحول السلمي نحوالديموقراطية. وهي وسيلة لإيجاد ثقافة جديدة داخل المجتمع تقوم على حرية الرأي والتعبير والنقد المتعمق لكل مظاهر التسلط وأعمال قيم الكرامة والمساواة بين كل مكونات المجتمع".

ويؤكد بن حسن أن هذه الرؤية "تحتاج إليها في مجتمعاتنا بغية تطوير النظرة إلى السياسة التي لا يزال البعض يعتبرها مجرد احتلال مناصب أوأنساق أيديولوجية مغلقة أومجال لصراع مصالح قائم على الهيمنة والقوة".

ويلاحظ القيمون على المعهد أن المعنى الحقيقي "للسياسي" لا يزال مختلفاً عند كثير من الأطراف. لذا تبدوالممارسة السياسية محصورة في رد الفعل وفي خطب بعيدة عن واقعها المتعددة" مما يسهل احتواء هذه النخب وأبعادها عن دائرة الفعل السياسي بالمعنى الذي ذكرناه". ومن مقاربة حقوق الإنسان نلاحظ أن هذا الخطاب يكاد يقتصر في البرامج والاستراتيجيات على العاملين في مجال حقوق الإنسان، "في حين أن الجمعيات المهنية والنقابات ومنظمات التنمية والمنظمات الشبابية والإعلام والمثقفين لا يزالون في معظم الأحيان منفصلين عن خطاب حقوق الإنسان وممارسته"، فلا يكفي أن تثير هذه الأطراف حقوق الإنسان في المناسبات بل ينبغي أن تحولها برنامج عمل لأن حقوق الإنسان كونية ومترابطة.
لمزيد من المعلومات أنظر إلى الموقع الآتي: www.arli.org

رلى مخايل
النهار ٦شباط ٢٠٠٥

تـــــنـــــمية

- **البنك الدولي يطلق دورة برنامج الهبات الصغيرة**

أعلن البنك الدولي أنه في صدد إطلاق الدورة الجديدة من برنامج الهبات الصغيرة خلال الشهر الجاري، عبر إعلام المنظمات غير الحكومية في لبنان، فضلاً عن موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت. ويتضمن استدراج العروض معايير الأهلية والمشاركة، إضافة إلى قائمة تقديم اقتراح المشروع، على أن تنظر لجنة مصغرة في الطلبات التي يتلقاها المصرف للتأكد من التزامها المضامين المطلوبة، كذلك سيعلن عن الفائزين في أيار المقبل.

يذكر أن برنامج الهبات الصغيرة أنشئ عام ١٩٨٣ من أجل إكمال برنامج التنمية الاجتماعية في البنك الدولي وتسهيلها. وهويقدم عبر مكاتب البنك الدولي المحلية في البلدان، هبات لمنظمات المجتمع المدني التي تقوم بتنفيذ المبادرات بغية تمكين الجماعات والأفراد المهمشين تقليدياً من المشاركة المدنية. والغاية من البرنامج دعم القدرات على امتلاك أكبر لعمليات التنمية وجعل هذه العمليات أشمل وأعدل.

وفي لبنان، مضى على تطبيق البرنامج نحو٥ سنوات، ومن المنظمات التي استفادت سابقاً: اتحاد غوث الأطفال، ومركز البحوث والتدريب على التنمية، ومؤسسة الإمام الصدر، ومؤسسة عامل، والهيئة الوطنية لحقوق المعوقين في لبنان، وجمعية العناية الصحية، سيسوبيل، وجمعية خدمات التطوع، وندوة التنمية اللبنانية، والحركة الاجتماعية والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

أما النشاطات التي لا يمكن أن تحصل على تمويل البرنامج هي: برامج الأبحاث، وبرامج التدريب الأكاديمية الرسمية، والمشروعات التشغيلية، والمنح الأكاديمية والبرامج المدرسية، والأفراد الذين يقدمون بطلب المنحة باسمهم الشخصي أوعبر المؤسسات، كما يفترض بالمشروعات المقترحة إلا تنافس أوتحل مكانها المشروعات التي يمولها البنك الدولي في لبنان وأن تتمايز عنها.

ويدعم برنامج الهبات الصغيرة نشاطات منوعة، منها ورش العمل والندوات التي تقوم بتحسين المهارات الخاصة، والحملات التي تدعوإلى التأثير في السياسات أوبرامج الخدمات المباشرة، وإطلاق المنشورات أوالمواد المرئية والمسموعة أوأي جهود خلاقة أخرى تجد المنظمات الصغيرة عموماً صعوبة في تمويلها عبر ميزانياتها العادية.

ويجب أن يتم تنفيذ النشاط الذي يموله البرنامج خلال سنة واحدة من تاريخ الحصول على الهبة، على ألا تتعدى قيمة الهبة الواحدة سقف الـــ ١٥ ألف دولار أميركي. وقلما يقوم برنامج الهبات الصغيرة بتمويل أكثر من نصف الميزانية المقترحة للنشاط. لذلك، يفضل أن تكون الهبة الممنوحة من البرنامج مكملة لمساهمات من مصادر أخرى. كما تعطى الأولية عادة إلى المنظمات التي لم يسبق لها أن أفادت من برنامج الهبات الصغيرة.

النهار ٢٠٠٥/١/٨

- **النهوض بالمدن الصغيرة**

انتخب الأستاذ في الجامعة اللبنانية د. بسام الهاشم رئيساً مؤسسا لمرصد التنمية المحلية في البحر الأبيض المتوسط، بعد الاجتماع الدوري الأخير لمنظمة المؤتمر الدائم للمدن التاريخية المتوسطة والصغرى في المتوسط.

وأعضاء هذه المنظمة ممثلون للمدن الصغرى والمتوسطة، باستثناء العواصم والمدن الكبرى. والمقصود بهذه التسمية هوالمدن الصغرى والمتوسطة القديمة والتي لها تاريخ متجذر في التراث وعبر قرون، ولها أيضاً طابعها الخاص.

في الاجتماع الأخير تقرر تكليف د. الهاشم بتنظيم مؤتمر في لبنان، حدد في أيلول ٢٠٠٥ في مدينة جبيل وانتخب الهاشم رئيساً مؤسساً، وكلف بتحضير مشروع وتشكيل جهاز فني سيتم في المؤتمر.

عمر المنظمة ثماني سنوات، ولها أمانة عامة ورئيس، مقرها في جامعة " ساسري" في سردينيا – إيطاليا، وفي الجامعة مركز "اسبروم" للدراسات يعنى بشؤون البحر الأبيض المتوسط.

يقف وراء المنظمة مركزا أسبروم بالتعاون مع بعض الشخصيات الفكرية والثقافية والبيئية الناشطة في أوروبا. وفي طليعتهم البروفسور الجزائري سيدي أحمد، الخبير المكلف من قبل الجزائر في منظمة "أوبك". وسنوياً تعقد المنظمة مؤتمراً في إحدى المدن المشاركة وتنتخب رئيساً دورياً، على أن يكون من أحد رؤساء البلديات في بلده، والرئيس الحالي للمنظمة هورئيس بلدية بيت لحم حنا ناصر، وكان من باكورة نشاط المنظمة الاعتناء ببيت لحم تلك المدينة التاريخية، التي عملت قوات الاحتلال الإسرائيلية على تدميرها بطريقة منهجية. وأخذت المنظمة على عاتقها وضع مخطط شامل لها، على أن يبدأ قريباً ترميم بعض المعالم الأثرية فيها.

وبرغم الأعمال التي قامت بها المنظمة في عدد من المدن، إلا أن الطابع الطاغي عليها هوأنها منبر، يأتي إليه المشاركون والخبراء في مختلف المجالات المدنية، للبحث في إشكالية محددة، وكل طرف يقدم مداخلة حول مدينته أوقريته، وتعرض المشاكل والحلول. وفي المؤتمر الأخير اتفق على أن يكون للمنظمة دور أكبر في الحياة الفعلية للمدن عبر القيام بأعمال ميدانياً، وإنشاء جهاز تنفيذي يعني بإعداد مشاريع مع إيجاد التمويل لها، بعيداً عن موضوع علاقات الدول ومن دون المرور بالتوازنات والتعقيدات، بل من خلال فتح المدن بعضها على بعض. من هنا تم إنشاء مرصد التنمية.

وعن تمويل المنظمة يشير الهاشم إلى أن موازنة أمانة السر مؤمنة من جامعة ساسري الإيطالية ومركز أسبروم، أما تمويل المؤتمرات فيكون عادة على نفقة المدينة المضيفة (الإقامة، الأكل والشرب) أما السفريات فتكون على عاتق المنظمة، إضافة إلى أن بعض المدن الغنية في فرنسا وإيطاليا تتحمل مصاريف ممثليها. ولجهة تمويل المشاريع قال: بعد أيلول المقبل ومؤتمر جبيل تحديداً، سنعمل للحصول على مساعدات من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن أن المشاريع التي ستطرح كفيلة بتمويل نفسها.

وأوضح ذلك بقوله: عند إنماء أي مدينة تخلق فرص عمل جديدة، من هنا تستفيد المدينة المانحة لأن معظم التجهيزات والمعدات المطلوبة ستكون من عندها.

وأشار إلى أنه يحمل في جعبته مشروعاً لاستنهاض المهارات المحلية على مستوى عدد من شبكات الإنتاج في لبنان، كشبكة الأشجار المثمرة، والإنتاج والتحويل والتسويق، هذا يحتاج إلى إعادة هيكلة وخلق فسحات للتسوق وربط المنتجين بالسوق، بمعنى آخر تثبيت الناس في أرضهم.

وعن السبب لاختيار المدن الصغرى والمتوسطة قال الهاشم: انطلاقاً من نموذج التطلع إلى المدن الصناعية والتكنولوجية، وما أدى ذلك إليه من هجرة من الريف إلى هذه المدن لكونها تعبر عن مركزية الاقتصاد والعمل، وهذا ما يتسبب بتهميش المدن المتوسطة والصغرى التي تمتلك مخزوناً من التراث يؤهلها لاستعادة دورها واستيعاب مجموعات من الناس تؤمن لهم حياة كريمة.

وفي سبيل توازن العالم لا بد من إيجاد آلية تشكل رافعة لتطوير هذه المدن ورفع التهميش عنها، وعن السبيل لتحقيق ذلك يفسر الهاشم ذلك بقوله: في صلب كل عملية نهوض هناك مهارات، وهذه المهارات تصنف إلى فئتين، الأولى مهارات متحدرة من النموذج الصناعي التكنولوجي والثانية في المهارات المحلية المتوارثة تاريخياً، والتي تمر عبر الناس مباشرة، سواء عبر الحرفيات أوالصناعات التقليدية، وهذا ما نعمل على تطويره.

عماد الزغبي- السفير ٢٠٠٥/١/٨

- **<u>برنامج "أفكار" الممول من الاتحاد الأوروبي يدعم ١٦ مشروعاً تنموياً للجمعيات</u>**

بداية أوضحت منسقة برنامج "أفكار" يمنى شكر غريب أن الجمعيات التي تأهلت مشاريعها للحصول على التمويل تمكنت من إحراز على النقاط في عملية تقويم شملت ٨٣ ملفاً وتولتها لجنة خبراء من مكتب وزير التنمية الإدارية في حضور مراقبين من الاتحاد الأوروبي. ولفتت إلى أن البرنامج "انطلق في الأساس كمشروع نموذجي هدفه تعزيز قدرات المجتمع المدني اللبناني عبر دعم مبادرات الجمعيات الأهلية في العمل من أجل حقوق الإنسان وحدد نطاق المشاريع ضمن ثلاثة مجالات هي: تعزيز مفهوم المواطنية ودولة المؤسسات، المصالحة والحوار بين الطوائف والمجموعات ودعم الجماعات المهمشة على الصعيدين القانوني الاجتماعي".

وقالت أن البرنامج ممول بهبة أوروبية مقدارها الإجمالي مليون أورووذلك بموجب اتفاق وقعه وزير التنمية الإدارية السابق ورونوفي ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٤. والجمعيات التي ستمول بمبالغ حدها الأدنى ٢٥ ألف أورووالأقصى ٥٠ ألفاً لكل جمعية، على " رفع قدرة الصحافيين على تغطية الانتخابات"، ويهدف تعزيز شفافية العملية الانتخابية وتدريب الصحافيين على تغطية الانتخابات النيابية من خلال ثلاث مراحل هي الإعداد والتنفيذ والتقويم.

وفي ختام اللقاء سلم الضاهر لرونووثائق العقود الخاصة بتمويل مشاريع الهيئات الأهلية إلى ممثلي الجمعيات وإلى المشاركين، وهنا الجمعيات الـــ ١٦ الفائزة:

- جمعية الشباب للتوعية الاجتماعية، عنوان مشروعها "حملة وطنية للقيادة السليمة"، ويهدف إلى توعية المواطنين، ولا سيما الشباب منهم بين ١٥ و٢٥ عاما، على الموضوع من خلال إنتاج إعلانات متلفزة وكتيبات وكتاب رسمي عن القيادة تعزيزاً للوقاية من حوادث السير.
- مؤسسة رنيه معوض. يندرج مشروعها تحت عنوان " توعية الشباب على الديموقراطية وحقوق الإنسان"، وينص على تدريب الطلاب على مفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان من خلال التفاعل بين الطلاب الجامعيين والمدارس وإنشاء نوادي حوار متخصصة في هذا المجال.
- اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة في الكتب المدرسية على أن يتم تدريب المعلمين على نقل هذه المفاهيم الجديدة إلى التلاميذ.
- جمعية خدمات التطوع. تعمل على "تنفيذ مشروع التعلم لخدمة الغير في المدارس اللبنانية"، ويقضي بمساعدة ١٥٠ مدرسة على إدخال خدمات تطوعية واجتماعية في برامجها بهدف توعية الشباب على المواطنية والالتزام المدني.

- الهيئة اللبنانية للحقوق المدنية. مشروعها "تدريب منظمين اجتماعين غير طائفيين"، ويشمل تدريب المنظمين على الإدارة والتنظيم الاجتماعي وعقد مؤتمرات للتوعية على مكافحة العنف والتمييز الطائفي ويلحظ تطبيقات عملية في هذا المجال بالإضافة إلى نشر كتاب للتدريب عن القيم والتصرفات اللاطائفية.
- المؤسسة العربية للصورة، يتناول مشروعها "عودة المهجرين إلى قراهم" ويلتقي مؤلفان – مصوران أحدهما درزي والآخر مسيحي، بالعائلات المهجرة بهدف إنتاج كتاب ثنائي اللغة يحتوي على صور ونصوص بالإضافة إلى إجراء معرض صور وفيلم وثائقي قصير.
- على بعد أمتار – يحمل مشورعها عنوان "الآخر إنتاج اجتماعي وثقافي"، ينص على تدريب شبان محترفين على مختلف أنواع الإنتاج الفني بهدف تعزيز قيم التنوع والتسامح وقبول الآخر في إطار المجتمع اللبناني حيث يلعب الاختلاف دوراً مهماً في مسألة التسامح والتمييز والتفرقة.
- مجمع الكنائس للخدمة الاجتماعية في لبنان– يندرج مشروعها تحت عنوان "حوار بين شبان لبنانيين وشبان فلسطينيين في سبيل حل النزاعات"، ويقضي بعقد حوارات بين الطوائف في الجامعات وإقامة ورش عمل في الجامعات عن حقوق الإنسان والحقوق الشرعية وإنشاء شبكة تتألف من شبان متطوعين لبنانيين وفلسطينيين.
- سكون: عنوان مشروعها "برنامج الوقاية من إدمان المخدرات لدى الشباب" ويشمل إقامة جلسات وقاية من هذه المشكلة في نحو٣٠ مدرسة رسمية وفي المراكز الاجتماعية، ويتضمن نشر معلومات دقيقة عن أنواع المخدرات وتأثيراتها.
- الجمعية اللبنانية للاوتيزم (التوحد). عنوان المشروع "حقوق الأطفال ذوي الحاجات الخاصة والأطفال المصابين بالتوحد"، ويشمل توعية المواطن على التشخيص المبكر لهذه المسألة والتدخل لدعم حقوق هؤلاء الأطفال من خلال التنسيق مع منظمات أهلية أخرى تعنى بالموضوع، بالإضافة إلى إنتاج كتب متخصصة لتوعية أولياء هؤلاء الأطفال.
- منتدى المعوقين في لبنان الشمالي. مشروعه ينظم حملة وطنية لتطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلق بالمعوقين ويقوم على الدفاع عن الحقوق المتعلقة بالتوظيف والصحة والتعليم ووسائل النقل والوصول من خلال تجنيد المجتمع المدني وتكوين مجموعات تأثير لهذه الغاية على أن يتم ذلك بالترويج للقانون عبر إطلاق حملة إعلامية تترافق مع خطة عمل.
- جمعية التخلص من الجذام والأمراض المنسية في لبنان. يتركز المشروع على حقوق المصابين بالجذام ودمجهم في المجتمع وتوعية المواطن على مرض الجذام ومواقع انتشاره على الأراضي اللبنانية والحلول المقترحة لمعالجة المرضى بالإضافة إلى إطلاق حملة إعلامية عن هذا الموضوع.
- جمعية العناية بأطفال الحرب. يتناول تحسين أساليب مرافقة الأطفال الذين تعرضوا للتحرش الجنسي، ويقضي بعقد دورات مع المساعدات الاجتماعيات والقضاة ومراجعة كتب أجنبية تتناول الموضوع.
- حركة السلام الدائم. يحمل مشروعها عنوان "عدالة الخارجين على القانون"، ويتركز على البحث في القانون الرقم٤٢٢ واتفاقات حقوق الطفل، ويتضمن حملة لتعديل سن المسؤولية الجزائية من ٧ سنوات إلى ١٢ سنة واعتماد تدابير بديلة عن السجن في هذه الأعمار المبكرة.

- الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة يدعومشروعها تحت عنوان "مساعدة النساء المعنفات وأولادهن ودعم المجتمع المدني" إلى خرق الصمت وزيادة قدرة المجتمع المدني على فهمهن وتقديم الخدمات الطبية والقانونية لهن.

النهار ٢٠٠٥/١/٣١

- **<u>العمل الاجتماعي وصنع السلام</u>**

لمناسبة صدور العدد الأخير من مجلة CHRO-NIQUES SOCIALES ، دعت المدرسة اللبنانية للتدريب ELFES – جامعة القديس يوسف، بالتعاون مع دار الكتاب ورعاية اللجنة الكاثولوكية للتنمية ومناهضة الجوع، إلى حضور لقاء حول" العاملون الاجتماعيون صانعوسلام في ظروف العنف والحرب".

وفي الحديث مع منسقة اللقاء هدى عيراني عواد، أوضحت أن هذا الحدث يأتي في إطار تحديد خبرات واستخلاص منهجيات للعمل الاجتماعي ذات المعايير الإنسانية والقيمية بعد حلقات عدة: الأولى في فرنسا (تشرين الثاني ١٩٩٩)، والثانية في لبنان (حزيران ٢٠٠٠، وكانت حلقات الحوار مغلقة)، ضمت ستين عامل اجتماع من مختلف الميادين والبلدان. وقد أوردت مجلة chorniques sociales خلاصة خبراتهم جراء العمل الصامت. وعام ٢٠٠٢ كان اللقاء في سارايفوبدعوة من الجمعية الوطنية للعاملين الاجتماعيين في البوسنة.
واللقاء سيكون يوم الأربعاء ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٥ الساعة الرابعة بعد الظهر في صالة كنيسة مار يسف، شارع القديس يوسف، قرب مسرح مونو، تتخلله كلمات لكل من النائبة نايلة معوض حول دور المنظمات الخاصة ومساهمتها في التغيير لخلق سياسات اجتماعية جديدة، والسيدة كلودي ديديي سوفات رئيسة الـ intersocial-Lyon عن دور هذه الشبكة وكيفية تطبيقها، والأب رينيه شاموسي مدير جامعة القديس يوسف في كلمة تكريمية للراحل المؤسس إيف شاموسي. وأخيراً كلمة للسيدة ماي هزاز، مديرة المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي– جامعة القديس يوسف، عن مضمون مجلة chroniques socials وأهميتها في نشر خبرات العاملين الاجتماعيين في لبنان وبلدان البحر المتوسط.

- **<u>شهادات لعاملين اجتماعيين</u>**

في ظل الحروب تختفي نواح كثيرة من الحياة الإنسانية أوتتوارى فترة طويلة نتيجة ما يتعرض له الإنسان من مشاعر ملأى بالرعب والخوف وعدم الاستقرار وفقدان الأمان والأمن. وفي ما يأتي شهادات لعاملين اجتماعيين في المخيمات الفلسطينية بكل ما فيها من جوانب مأسوية.
أطفالنا هم جزء لا بتجزأ من أطفال العالم الذين تعرضوا ولا يزالون يتعرضون لكل أنواع الاضطهاد والحرمان. وقبل أن نبدأ بعرض تجربتنا الخاصة كمؤسسة أهلية تعمل في لبنان وخاصة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، لا بد أن نشير إلى خصوصية الطفل الفلسطيني سواء الموجود في الأراضي المحتلة أوفي بلدان الشتات وخصوصاً في لبنان لما تعرض له من مجازر عبر ما يزيد على نصف قرن، بدءا بمجازر دير ياسين – كفر قاسم،

مروراً بصبرا وشاتيلا وأخيراً مجزرة جنين التي هزت العالم من خلال عيون الأطفال الشاخصة أمام عدسات الكاميرات، وصدى صراخهم الذي أيقظ شعوب العالم من سباتها.

سكن اللاجئون الفلسطينيون منذ اقتلاعهم من أرضهم فلسطين وتشردهم في مناطق الشتات والمنافي، داخل تجمعات تعارف على تسميتها مخيمات اللاجئين، باتت رمزاً لعودتهم واستوطنوا فيها حلم العودة إلى ديارهم.

ففي لبنان يعيش نحو ٨٠% من اللاجئين في مخيمات سكانية ٥٥% في مخيمات معتمدة من "الأنوروا"، ٢٥% في تجمعات سكنية، ويعانون حرماناً من الحقوق المدنية والاجتماعية بما فيها حق العمل إذ يمنع عليهم ممارسة نحو ٧٢ مهنة مما يؤدي إلى انتشار البطالة. تأسس مخيم عين الحلوة عام ١٩٤٩ حين قدم الصليب الأحمر آلاف الخيم للأسر اللاجئة. وتطور بناؤه لاحقاً بدءاً من اللبن والزنك، وعام ١٩٦٩ بدأ الأهالي ببناء البيوت بحجارة الأسمنت، علماً أن قراراً صادراً عن الدولة اللبنانية يمنع سقف البيوت بالباطون المسلح لأنه تعبير عن التوطين. لكن القرار لا يطبق بسبب الاكتظاظ السكاني وعدم وجود المساحة الكافية للبناء الأفقي.

ويبلغ متوسط مساحة البيت الواحد داخل المخيم ٦٠م٢ وتقطنه عائلات متوسط عدد أفرادها ثمانية. مجموع المساكن للعائلات داخل المخيم في حدود ١٢ ألف بيت، وهي متلاصقة مما يمنع دخول أشعة الشمس والهواء ويؤثر على الصحة البيئية للسكان. وتعاني الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)عدم تمكنها من الاستجابة لجميع الحاجات بسبب سياسة معينة تجاه اللاجئين منذ مفاوضات مدريد – أوسلو.

ويشكل الاستشفاء معضلة رئيسية، لأن المراكز الصحية لا تغطي إلا عدداً محدوداً من الليالي السريرية لبعض المرضى بمبلغ لا يتجاوز الـ ٢٥% لبعض العمليات الجراحية مما يخلق حالاً مأسوية لدى العائلة التي لديها مريض قلب مفتوح وسرطان وغيرهما.

أما البنية التحتية فشبه مفقودة. الكهرباء غير موجودة في المخيم ما يضطر السكان لاستحداث " شبكات خاصة" على سطوح المنازل تفتقر إلى شروط السلامة وتشكل خطراً على الأطفال. ومن آثار الحرب على البيئة التي يعيش فيها الطفل، كمية النفايات التي تراكمت بين بقايا البيوت المهدمة والأزقة المليئة بالركام مما يشكل مناسبة لتكاثر الحشرات المؤذية السامة المسببة للأمراض، إضافة إلى الجوع والإصابات بفقر الدم.

هذه الأعباء التي تقع على عاتق الطفل تشكل له حالاً من عدم الاستقرار النفسي والذهني والاجتماعي، إضافة إلى عدم قدرته على ممارسة طفولته بشكل طبيعي حتى على مستوى اللعب بسبب المساحات الضيقة التي يعيش فيها وعدم وجود ملاعب يستطيع من خلالها تخفيف الضغط الذي يعيشه يومياً.

من هنا دور المؤسسات في تخفيف المعاناة والمساهمة في إيجاد الحلول الجزئية للمشكلات الكبيرة والاعتناء بالأسر، وخصوصاً الأطفال خلال فترات الحرب والتهجير.

وتقوم إلى ذلك بدعم اللاجئين ومساندتهم وتحسين ظروف حياتهم الاجتماعية من خلال برامج رياض الأطفال ومراكز التأهيل المهني ومحوالأمية والتقوية المدرسية وتقديم المساعدات الصحية والمدرسية وتقديم المساعدات الصحية والمدرسية والمهنية ، وتأمين فرص عمل، كما بالعمل الثقافي الوطني لتعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على التراث ونشره، إلى الدورات المهنية التي تخص المرأة وتمكنها من المساعدة في حل المشكلات الحياتية اليومية وإعداد دراسات عن العنف المنزلي والتكفل بالأطفال مما يخفف أعباء اجتماعية واقتصادية عن كاهل العائلة الكبيرة. وعملت المساعدات الاجتماعيات أيضاً على تأمين مكتبات، وإن صغيرة لتشجيع المطالعة، والقيام برحلات لتخفيف معاناة الأطفال.

وأخيراً، وضمن برنامج التربية على السلام، أشركت الأطفال في مخيمات صيفية ومجموعات تقوم بنشاطات ومسابقات رياضية لتبادل الخبرات في ما بينهم.

أما الندوات فلم تتوقف في أماكن التهجير لدورها المهم في بث التوعية والمساهمة في توسيع المعرفة لدى الأفراد في موضوعات تهم حياتهم وحقوقهم وإشراك الأطفال المعوقين.

زكية النكت رحمة
النهار ٢٠٠٥/١/١٦

مـــــعوقون

- **<u>معهد الأب روبرتس للصم والبكم</u>**

تشكل نسبة المعوقين في لبنان نحو٤ في المئة من عدد السكان، يعانون تهميشاً وإنكاراً لحقوقهم الأساسية في الحياة بحرية وكرامة. من هنا ضرورة إيلاء هذه الشريحة من المجتمع وخصوصاً الصم والبكم، الأهمية التي تستحق من حيث عدم التمييز وبين الأشخاص الآخرين ومعاملتهم بالمثل. لهذا الهدف حضن بعض المؤسسات الخيرية المعوقين وحاول الاهتمام بهم والحفاظ على حقوقهم، ومن هذه المؤسسات مؤسسة الأب روبرتس للصم والبكم.

زار الأب روبرتس لبنان عام ١٩٤٢ وكان مساعداً لجيش البريطاني، وراودته فكرة مساعدة المجتمع اللبناني من طريق تأسيس معهد للصم والبكم عام ١٩٥٩. وقد وهب الأب روبرتس المعهد قبل وفاته إلى الراهبات الشويريات الباسيليات بغية الاستمرار في تقديم المساعدات والتعليم لجميع الطلاب الصم والبكم.

واليوم حقق الراهبات الباسيليات تقدماً بارزاً في تعليم الطلاب النطق وتجهيز المبنى بكل المستلزمات الدراسية والترفيهية. ويركز المعهد على أهمية المعوق وضرورة تنمية قدراته العقلية والجسدية وحقه المبكر في الحصول على فرص التعليم ومحوالأمية وتحضيره للاندماج في المجتمع من خلال مهنة معينة.

يحتضن المعهد ١١٠ طلاب بقسميه الخارجي والداخلي، وهوكسائر المدارس، إنما ما يميزه التعليم على النطق، ومدرسوه المتخصصون بلغة الإشارات. ويعتمد على بعض الهبات التي بدأت تشح بسبب الأزمة الاقتصادية التي يعانيها اللبنانيون.

رؤى طالبة في المعهد استطاعت النطق بعد مدة وجيزة من التعليم. عبرت عن حبها للبنان وشكرت للمعلمات والراهبات رعايتهن المستمرة للطلاب، لكنها أبدت استياءها من بعض الذين ينظرون إليها بشفقة أواستهتار. تقول:" لدى كامل الثقة بأنني أستطيع أن أكون فتاة فاعلة في المجتمع وإن الله عوض علي بالكثير من النعم لإثبات نفسي من خلال مهنة أحب امتهانها في المستقبل وهي أن أصير معلمة للصم والبكم".

وثمة طلاب حملوا على المجتمع اللبناني الذي لا يعتبر المعوق إنساناً له الحق في الحياة الاجتماعية والعملية، وعلى الدولة التي لا تؤمن تنفيذ الحقوق الحياتية المتعلقة بالمعوقين مما يدفعهم إلى الهجرة إلى بلاد تحترم حقوق المعوقين وتوفر لهم حياة كريمة ومستقبلاً آمناً.

جويل الحاج – النهار كانون الثاني ٢٠٠٥

- **أول شهادة ثانوية للصم**

اعتاد الطلاب الصم في لبنان أن تقتصر مراحل الدراسة المدرسية على شهادة البريفيه كحد أقصى نظرا إلى تكلفة الأساتذة المختصين وعدم توفر الأمكنة الخاصة بهم خصوصا أن كل طالب أصم تختلف قدراته عن غيره من الطلاب.

أما السنة المقبلة فالطلاب الصم على موعد مع أول شهادة رسمية ثانوية لهم مرخصة من الدولة بعد أن عملت ثانوية مركز التعليم للصم على مدى سنتين على تدريس الطلاب الصم الذين نالوا شهادة البريفيه وتحضيرهم للمرحلة الثانوية الأولى والبكالوريا من خلال الدكتور حسن إسماعيل. وإسماعيل شاب أصم سنحت له فرصة التعلم في الخارج واتمام دراسته العليا ونيل شهادة الدكتوراه في الإدارة التربوية وهواليوم المدير العام لمؤسسة مركز التعلم للصم، فأعطى الشاب الأصم المثل الذي يحثه على المثابرة والوصول إلى أعلى المستويات. وأصبح مثال للتلاميذ الصم الذين كانوا يعتقدون أنه من الصعب جدا تخطي المرحلة المتوسطة، وولد لديهم الإيمان والثقة بأنهم يستطيعون الوصول إلى أكثر من ذلك.

ويقول إسماعيل "أن ثانوية مركز التعليم للصم هي الوحيدة في لبنان حيث لا نجد سوى مدارس تكميلية تعطي الشهادة المتوسطة فقط. وخلال السنين القليلة الماضية تمنى العديد من الطلاب الصم الذين أتموا دروسهم التكميلية لوأنهم يستطيعون متابعة دروسهم الثانوية، لكنه وللأسف لم تكن توجد أي ثانوية في لبنان تلبي طموحاتهم فأصيبوا بخيبة أمل كبيرة هم وأهلهم."

ويرى اسماعيل "ان الإنسان الأصم لا يختلف عن أي إنسان آخر وهوقادر على متابعة دراسته لكنه بحاجة إلى فرص محفزة كمكان خاص له وأشخاص كفوئين ومعلمين متخصصين يدركون كيفية التعامل معه".

ويضيف اسماعيل "مدارس الصم منتشرة في كل محافظات اللبنانية وعددها ١١ منها ٥ مدارس لا تستطيع أن تستوعب أكثر من ٨ طلاب في الصف فكل طالب من طلاب صف الـ Brevet له حالة خاصة به ويجب أخذ هذا الأمر في الاعتبار للوصول معه إلى النتيجة المرجوة."

ويقول اسماعيل "أن لغة الأصم الأساسية هي الإشارة، تليها اللغة الفصحى التي يتعلمونها في المدرسة ثم اللغة المحكية العامية التي يكتسبونها في البيت من الأهل وبعدها تأتي اللغات الأجنبية. ولهذه الأسباب يحتاج الطالب الأصم إلى اهتمام وعناية متخصصة ليتمكن من استيعاب هذه المعلومات".

ويستقبل مركز التعليم للصم الطلاب من عمر صفر إلى خمس سنوات ومن حملة شهادة البريفيه للوصول به إلى الصفوف الثانوية وأخذ الشهادة .

يشار أن مركز التعليم للصم تشرف عليه جمعية مستقلة ويتم تسجيل الطلاب فيه مجانا ومنهم من يساهم في دفع مبلغا رمزيا حسب إمكاناته المادية تدفع في بدء العام الدراسي.

ويعتمد المركز على المساعدات التي تأتيه من لبنان ودول الخارج ليسدد أجر الأساتذة ويؤمن متطلبات المركز كتجهيزات وغيرها. كذلك تساهم وزارة الشؤون الإجتماعية بمساعدة رمزية بإعطاء عدد من طلاب المركز مصروفا يوميا لهم .

واعتبر اسماعيل "أن معظم المساعدات التي تقدم للمركز تأتي من الخارج لكن في لبنان تندر المساعدات وهي محصورة ببعض المؤسسات ".

وأمس وقع السفير الياباني توكوميتسوموراكامي ورئيس مركز التعليم للصم الدكتور حسن اسماعيل في مقر السفارة اليابانية، عقد هبة تقدم بموجبه الحكومة اليابانية مساعدة مالية لمركز التعليم للصم في بعبدا، قيمتها ٨٧,٦٥٨ دولارا عبر الهبات الأهلية. وتهدف الهبة الى تجهيز المركز وتوسيع قاعات صفوفه والمطبخ وجناح الروضة وإقامة ملعب وتجهيز المركز بمصعد وجهاز للتدفئة.

ويعتمد المركز على برنامج التدخل المبكر في المرحلة الأولى للطالب. وأهم وجوه هذا البرنامج هي:

- خلق مكان يوفر جميع الخدمات والمعلومات كافة المتعلقة بأي موضوع يخص الطفل الأصم كما أنه يقدم الدعم المعنوي للأهل الذين اكتشفوا ان طفلهم يعاني من نقص في السمع ويجنبهم الحيرة والضياع ، أن المعلومات الموضوعية المقدمة لهم ستضع بين أيديهم مخزونا يساعدهم على القيام بأفضل الخيارات الممكنة بالنسبة لطفلهم بشكل يتوافق مع ما هومتوفر في لبنان وحسب إحتياجات الطفل والعائلة. فعلى الأهل معرفة المعلومات قبل اتخاذ اي قرار مصيري يمكن ان يؤثر على حياة طفلهم وهذه المعلومات ستساعدهم على حماية مصالح طفلهم عندما يواجهون اقتراحات اومعلومات غير سليمة. ان برنامج التدخل المبكر يتضمن كمرحلة أولية إستقبال وتوجيه ومتابعة ومرافقة العائلة. تليها حصص تأهيل للطفل (بأساليب وطرق تواصل مختلفة حسب حاجة الطفل والعائلة) وإرشاد للعائلة مع تركيز كبير على تدعيم دور الأهل في حياة طفلهم.
- مجموعة الدعم التي يلتقي من خلالها الأهل للمشاركة بالخبرات والأحاسيس المتنوعة بوجود مرشد عائلي لديه خبرة واسعة في مجال الصم.
- تقديم محاضرات تقام في المركز وفي المناطق البعيدة، وتتناول بشكل موضوعي مختلف المواضيع المتعلقة بالصم وبالطفل عموما، من شأنها ان تثقف الأهل في هذا المجال ليواكبوا المستجدات ويشاركوا بالقرارات المتعلقة بطفلهم من وعي ومعرفة.
- إعطاء الأهل دروسا عملية وسهلة مترجمة ومعدلة بتفويض رسمي من عيادة جون ترايسي في أميركا لتتناسب مع ثقافة البلدان العربية بعامة ولبنان تحديدا. والهدف من هذه الدروس هوتطبيقها مع الطفل حسب سنه وقدراته، وهي تشمل معلومات عن نموالطفل في مختلف المراحل (من صفر الى خمس سنوات)، وعن تطوير قدراته التواصلية واللغوية، كما تشمل أفكار عملية من خلال نشاطات وألعاب يمكن القيام بها بأبسط الوسائل.
- مكتبة تحوي مختلف المراجع المتعلقة بالصمم وشتى المواضيع المرتبطة بالطفل الأصم (فحوصات السمع والسماعات، زرع القوقعة، امور طبية، طرق التواصل، التدخل المبكر، علم نفس الطفل الأصم، اللغة...) معظم محتواها متوفر باللغة الانكليزية.
- حضانة اختباريه لدمج الطفل الأصم في محيط الأطفال السامعين ، تسمح بدراسة قدرة الطفل الأصم على الاندماج في مدرسة عادية في المستقبل ، بالتوازي مع دراسة مؤهلات العائلة والإمكانات المتوفرة في لبنان.
- دروس في لغة الإشارة للأهل الذين يعتمدون لغة الإشارة للتواصل مع طفلهم.

- **النشاطات التربوية للصم**

ويعطي البرنامج فرصا تعليمية للبالغين الذين لا يستطيعون الاستفادة من خدمات المدارس ويودون تحسين مستواهم الثقافي في مجالات عدة ، كاللغة الإنكليزية وعلم الكومبيوتر ، ما يساعدهم على استخدام شبكة الانترنيت ومعرفة آخر المستجدات في العالم. إن النشاطات الثقافية للصم هي أيضا من ضمن البرامج التي تسمح لهم بالانصهار في المجتمع وإثبات النفس.

رانيا نادر- البلد ٢٣ شباط ٢٠٠٥

- **مكفوفون يحيكون السجاد بالألوان والرسوم**

مشروع جديد ينوي القيام به المقيم في النروج عبد الرحيم علي أكبر مكتبي، وهولبناني ذوأصل إيراني. وعائلة مكتبي التي اشتهرت في عالم السجاد واتسعت أعمالها وتشعبت كان من نصيب أحد أفرادها (عبد الرحيم) أن تكون أعماله في معظمها في النروج، دفعته إليها الحرب في لبنان. التقاعد اليوم أوهي الرغبة في التقاعد أعادته إلى الجذور وهي مزدوجة، وكانت البداية في إيران بعمل خيري مفيد بدأ عام ١٩٨٥، والإفادة تستند إلى اعتقاده "أن منح المعوز سمكة أمر غير مفيد على المدى البعيد إنما تعليمه كيفية الصيد هوالأجدى".

وبما أن السجاد هوعالمه الذي افتتحه والده علي أكبر أول تاجر للسجاد جاء إلى بيروت من أصفهان الإيرانية، اتجه عبد الرحيم إلى فئة تملك الحس المرهف أكثر من سواها لأنها حرمت السمع أوالبصر، وبدا مشروعه لتعليم الصم والعميان حياكة السجاد بأحجام صغيرة في البداية (قطرها ٦٠ – ٧٠ سنتيمتراً) للتزيين والإهداء ثم التقدم شيئاً لحياكة أحجام أكبر. في فيلم صور في إيران لزوجين حرما البصر يشهد المرء كيفية حياكة السجاد في منزلهما بواسطة آلة يتبعان الإرشادات فيها، وبفضلها يعيل الزوجان ستة أولاد.

- **كيف يتم ذلك؟**

تقدم التكنولوجيا الحديثة مساهمتها في هذا المضمار إذ إن الأصم أوالأعمى يتبع إرشادات برنامج معلوماتي (كومبيوتر للصم وآخر للمكفوفين) يحسب له كل عقدة يقوم بها وهوينسج القطعة ويبلغه بألوان خيوط الصوف التي يجب استخدامها والمتوافرة للأعمى في أكياس طبعت عليها أسماء الألوان بطريقة برايل. وعند ارتكاب أخطاء في الحياكة تصحح الآلة الأمر فتلغي عقد أوتطالب بإضافة عقد.

وفي مشروعه للمكفوفين والصم في لبنان بعد إيران وتركيا، يقدم عبد الرحيم الكومبيوتر الصغير مجاناً ويؤمن لهم عملية التدريب في منازلهم كما يؤمن المواد المستخدمة والرسوم، ويقيم المعارض لأعمالهم كي تباع في شكل شفاف بحيث أن العامل يعرف بكم بيعت قطعته ويحصل على ثمنها.

كما أن فكرة عبد الرحيم تتوجه إلى الفنانين اللبنانيين رغبة منه في تشجيعهم على ابتكار رسوم جديدة في عالم السجاد ينفذها الحائكون من العميان والصم.

فكرة المشروع تجمع بين الفن والعمل الإنساني، وفي لقاء مع عبد الرحيم في " النهار" شرح أن الهدف هوأولاً وآخراً إفادة المعوقين من خلال إكسابهم عمل في إمكانهم القيام به في منازلهم دون الحاجة إلى التنقل، كما أن هذا العمل ليس مرتبطاً بدوام محدد إذ في وسع المرء

اختيار الوقت الذي يريده للقيام به كما أنه يوفر اكتساباً لمهنة تحمي المعوق وتؤمن له دخلاً مقبولاً.

ولفت إلى أنه لاحظ لدى إقامته في النروج كم يهتم المجتمع المدني والدولة بالمعوقين وكيف أن كل الأماكن مخصصة لاستقبالهم. وانطلاقا من ملاحظته هذه بدأ التفكير بشيء جدي خاص بالمعوقين لعدم توافر الفرص الكافية لهم.

والزوجان الإيرانيان اللذان يعملان في حياكة السجاد، أحدهما شاعر والمرأة تعزف على آلة موسيقية من التراث الإيراني، ولم تقف الإعاقة الجسدية لأي منهما عائقاً دون التمتع بالحياة وكسب لقمة العيش بعرق الجبين والزواج والإنجاب وتربية الأولاد.

النهار ٢٠٠٥/١/٣١ – بلديات

- **<u>آفاق العمل البلدي في عكار</u>**

بعد زيادة عدد البلديات في محافظة عكار لتصبح في حدود مئة بلدية موزعة جغرافيا في المناطق العكارية ، بدأت الأمال والتطلعات تتجه نحوهذه البلديات لإطلاق ورشة الإنماء والتطوير التي انتظرتها عكار طويلا ، لما تتمتع به هذه البلديات من سلطات إدارية وإمكانات مادية ومعنوية تضعها في موقع متقدم وأساسي في عملية التطوير والتنمية المحلية. فعكار الغنية بمواقعها الطبيعية والأثرية والتراثية ، الزاخرة بمواهب أبائها، تتطلع الى النهوض من واقع الفقر والإهمال الذي تعانيه، لتحتل الموقع اللائق بها على خريطة التقدم والإزدهار.

فلا يجوز ان تكتفي عكار بمطالبة المسؤولين ومناشدة أصحاب الشأن السياسي للاهتمام بها، بل عليها ان تأخذ المبادرة باطلاق ورشة التنمية الفعلية معتمدة على إمكانياتها الذاتية وتضافر جهود أهلها كافة وهيئات المجتمع المدني من مجالس بلدية وأندية وجمعيات وأحزاب ونقابات.

ويشكل تفعيل عمل البلديات أولى خطوات التنمية في عكار، كونها المرجعية المسؤولة الأولى صاحبة الصلاحيات والمعتمدة للتواصل مع الحكومة المركزية والهيئات الرسمية والدولية التي تعمل في مجال التنمية المحلية. على هذا الأساس نرى ضرورة أن تبادر المجالس البلدية في المحافظة الى تحسين أدائها لضمان نجاح عملها الهادف الى تحقيق التنمية والازدهار، وذلك عبر مقاربة الملفات الآتية:

- الملف الإداري: يشكل تنظيم الوضع الإداري في البلديات مدخلا الى نجاح هذه البلديات في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، إذ لا بد من تعزيز المفهوم المؤسساتي الذي هوالضامن الحقيقي لنجاح المجالس البلدية واستمرارها. فلا يجوز اتخاذ القرارات بصورة عشوائية وارتجالية خارج إطار الاجتماعات الرسمية كما هوحاصل اليوم، بل الضروري أن تخضع كل القرارات قبل اتخذها للدرس والمناقشة من جميع أعضاء المجلس البلدي لتحديد الضرورات والأولويات والنتائج المترتبة عنها القريبة والبعيدة المدى. ونرى أهمية دمج البلديات الصغرى والمتجاورة وإنشاء إتحاد البلديات الواقعة ضمن نطاق جغرافي واحد، والتي ترتبط بمصالح ومشكلات مشتركة، مما يؤدي الى توفير في المال العام وسهولة في تحقيق المشاريع الإنمائية الكبيرة والبعيدة المدى التي تستطيع تحقيقها البلديات الصغرى، كمشاريع الصرف الصحي ومكبات

النفايات والمحميات الطبيعية والمخططات التوجيهية والمتاحف والحدائق العامة والملاعب الرياضية الكبيرة. كما ندعوالى إنشاء هيئة تنسيق لبلديات عكار تكون مهمتها التواصل والتنسيق بين البلديات في الأمور التي تهم المنطقة.

- ملف الإنماء والإعمار: تأتي أعمال البنية التحتية من صيانة الطرق والإنارة والمجارير وإنشاء جدران الدعم في صلب العمل اليومي للبلديات. ويقوم بتنفيذ هذه الأعمال في عكار المتعهدون الصغار المحليون بإشراف رئيس البلدية أوعدد من الأعضاء، من دون أشراف هندسي، مما يؤدي إلى إهدار كبير للمال العام. ومن الواجب أيضا أن تلتزم البلديات العكارية حدود صلاحياتها القانونية في مجال إعطاء تراخيص البناء، وان تتوقف عن الممارسات اللاقانونية التي تقوم بها حاليا من إعطاء تراخيص عشوائية ومن دون الرجوع الى الدوائر الفنية المختصة التى ترعى هذه العملية. أخيرا نرى ضرورة أن يصار الى تنظيم مدخل عكار الجنوبي من العبدة حتى حلبا، بإنشاء الأرصفة والإنارة ووضع حد للفوضى الحاصلة عليه، ورفع النفايات والمخيمات السكنية وخصوصا ان هذه الطريق هي بوابة لبنان الدولية. وهناك حاجة قصوى الى إنارة الطرق الرئيسية والفرعية في عكار، نظرا إلى صعوبة السير عليها ليلا.
- الملف البيئي: لم تقم البلديات في عكار بالدور البيئي المطلوب منها حتى اليوم. فقد عجزت عن إيجاد حلول حقيقية للمشكلات البيئية المتفاقمة بدءا بأزمة الصرف الصحي وما ينجم عنها من تلوث كبير في الأراضي الزراعية ومياه الأنهر، مرورا بالنفايات المنزلية الصلبة التي ترمى عشوائيا في كثير من المواقع، وانتهاء بقطع الأشجار الحرجية وحرائق الغابات التي تلتهم ما تبقى من أحراج خضراء. وتقضي سنويا على ثروة هائلة من الأشجار المثمرة. للبلديات دور أساسي في هذا المجال، فعليها مباشرة وضع مشاريع لفرز النفايات المنزلية الصلبة وإعادة تدوير الصالح منها وتخمير البقايا العضوية والإفادة منها أسمدة زراعية. كما أن بإمكان البلديات العكارية أن تعالج مشكلات الصرف الصحي ببناء محطات تكرير صغيرة والتعاون في ما بينها وبين الحكومة والهيئات المانحة لإنشاء شبكات ومحطات تكرير للصرف الصحي، حيث لا تكفي المحطات الصغرى. كذلك على البلديات التشدد في مراقبة الحفر الصحية المنتشرة حول المنازل لتطابقها مع المواصفات والمعايير المعتمدة في الدول المتقدمة، والتي تقلل من ضرر المياه المبتذلة. أما على صعيد حرائق الغابات، فتستطيع بالتعاون مع الهيئات الأهلية التصدي لهذه المشكلة عبر رصد الغابات ومراقبتها بصورة فعالة بواسطة مراقبين معينين منها، والتشدد في مقاضاة المخالفين وإنزال أشد العقوبات بهم، والمساعدة على إطفاء هذه الحرائق فور اندلاعها عبر تنظيم الأهالي لهذا الغرض في مجموعات تطوعية أومدفوعة الأجر. ومن الضروري أن تقوم البلديات بتنظيف شاطئ عكار الرملي والمحافظة عليه بمنع شفط رموله.
- الملف السياحي: تتمتع عكار بحضور قوي لمواقعها الطبيعية والأثرية والتراثية، غير أن هذه المواقع تعاني الإهمال والنسيان أوالتجاهل، مما يدعوالبلديات الى أخذ المبادرة وتنشيط الحركة السياحية عبر عدد من الخطوات والمشاريع، كتأهيل المواقع الأثرية وإنشاء متحف يضم آثار عكار وكنوزها ومتحف آخر يضم الآلات والمعدات والأدوات التراثية القديمة التي بطل استعمالها حاليا ولا يزال يحتفظ بها في العديد من منازل عكار، الى إقامة المهرجانات السياحية الراقية. ومن أجل تحقيق هذه المشاريع، نرى ان على البلديات التنسيق والتعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية وهيئات المجتمع المدني، للقيام بخطة للتسويق السياحي لعكار تعتمد على إنشاء مواقع على

شبكة الإنترنت وإصدار دليل سياحي واستخدام الإعلانات الصحافية والتلفزيونية، مع ابراز وجه عكار الجمالي والتاريخي، بعد تنظيم الطرقات العامة وتجميل ما حولها، يعود الزائر من عكار بانطباع جيد، بعكس ما هي عليه الحال اليوم حيث تنتشر الفوضى بكل أوجهها على الطرق الرئيسية والفرعية. كما يمكن التعريف بعكار عبر استضافة البلديات رحلات منظمة من مدارس لبنان وأنديته.

- الملف الثقافي والاجتماعي: نرى ضرورة ألا يقتصر العمل البلدي على الجانب الخدماتي فقط، بل أن يتضمن الناحية الاجتماعية والثقافية، لأن عملية النهوض الحقيقي لا تكتمل إلا إذا اقترن الجانب الروحي والثقافي بالجانب الخدماتي والإعماري. فعلى البلديات العكارية أن تبادر الى تطوير علاقتها بالجمعيات المحلية والهيئات الثقافية والأندية الرياضية والحركات الشبابية والبيئية ودعم أنشطتها ماديا ومعنويا.

إننا إذ نتطلع الى أن تصبح المجالس البلدية في عكار على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها، نرى ان من الضروري أن تعمل من ضمن برامج عمل حضارية تعكس حجم التطلعات والآمال المعلقة عليها في تحقيق نقلة نوعية لجعل بلداتها وقراها، نموذجية في جمالها وتربيتها ونظافتها وبنيتها بعيدا من النزاعات الفردية وبالتعاون مع أصحاب الطاقات والأفكار الخلاقة في المحيط البلدي، وبعيد إعتماد سياسية شد الأحزمة وعصر النفقات وتقليص الإهدار والتعاون مع المؤسسات الدولية والهيئات المانحة.

المهندس يوسف عبد المسيح
النهار – المناطق ٢٠٠٥/١/٨

بيـــــــئة

- **<u>ملوثات التربية والمياه انتقلت إلى أجسام البقاعيين</u>**

لا يكفي منطقة البقاع ما تعانيه من إهمال وحرمان في مختلف القطاعات الإنتاجية، سوى مخاطر التلوث الذي يستفحل ويتفاقم يوماً بعد يوم، ليطال المجاري المائية والآبار الجوفية والترب الزراعية، وبالتالي الإنتاج الزراعي وهذا ما أثبتته الفحوصات المخبرية العديدة للمختبر المركزي، التابع لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، إذ دلت أرقام التلوث على المدى الكبير والخطير الذي تعيشه المنطقة. كما أشارت هذه الفحوصات إلى وجود تراكيز عالية من الملوثات الكيمائية والجرثومية في الترب الزراعية، من الرصاص والكادميوم والزرنيخ والنحاس والزنك والنترات، تتراكم في التربة وينتقل قسم منها إلى النباتات، والقسم الآخر يرشح إلى المياه الجوفية. وما يحصل اليوم من استهتار ولا مبالاة بالتلوث وأخطاره لم يعد إهمالاً وإنما جريمة ترتكب يومياً بحق المجتمع والطبيعة، فلا وجود لأي اهتمام بتطبيق متطلبات الاستخدام الآمن في لبنان للمياه. ولا من يراقب دخول المبيدات والأدوية الزراعية إلى لبنان وطريقة استعمالها. والكثير منها محرم استعماله لآثارها السلبية على الصحة العامة ولاحتوائها على سموم.

لكن الأخطر حالياً، إن هذا التلوث في منطقة البقاع الأوسط، لم يعد يقتصر على تلوث الآبار الجوفية والسلع الزراعية، بل وصل إلى جسم الإنسان مسبباً العديد من الإمراض

وأخطرها الأمراض السرطانية. وهذا ما أكدته نتائج الفحوصات المخبرية، في دراستين أجراهما طلاب كلية الصحة العامة في البقاع في الجامعة اللبنانية.

- **مياه الشفة**

يشير الدكتور رائد عز الدين، الذي أشرف على الدراسة المتعلقة بكمية النترات في الجسم، إلى أن أربعة عشر طالباً من طلاب السنة الرابعة في قسم العلوم المخبرية، قاموا في ربيع عام ٢٠٠٢ بإجراء فحوصات أسبوعية خلال فترة ثلاثة أشهر، لمياه مدينة زحلة وضواحيها وبلدتي راشيا ورياق. وقد تبين في حينه أن مياه الشفة في بلدة رياق تحتوي على كمية كبيرة من النيترات (ما معدله ٨٦,٥ ملغ بالليتر) وهذه كمية تفوق بكثير النسبة القصوى المسموح بها من منظمة الصحة العالمية (٥٠ ملغ بالليتر). بينما لا تحتوي مياه جديتا سوى على ما معدله ٣,٣ ملغ بالليتر.

يضيف: هذه المادة ليست خطرة بحد ذاتها على الصحة العامة: وإنما تواجدها في جسم الإنسان مع بعض أنواع البكتيريا (Nitrate réduetase) أوكثرة كمية الأسيد في المعدة. يمكن أن يحولها إلى مواد أخرى مسببة لإمراض سرطانية. ومما يلفت في منطقة البقاع تكاثر الأمراض السرطانية بشكل كبير. والمفاجئ هوعدم القيام بدراسات تعنى بهذا الموضوع وتتحرى عن مصادره.

يتابع: لأن الغالبية القصوى من النيترات يتم تصريفها عبر البول: قررنا هذه السنة فحص بعض العينات من البول، لأناس يسكنون في هاتين البلدتين، بهدف رؤية الفارق في نسبة النيترات الموجودة في هذه العينات. وقد قامت خمس طالبات من قسم العلوم المخبرية بفحص ودراسة ١١٢ عينة في البلدتين المذكورتين أعلاه خلال شهر أيلول. وما حصلنا عليه نتيجة فحص ٥٦ عينة في كل بلدة (أي ما مجموعه ١١٢ عينة) كان بالنسبة لنا صدمة مفاجئة. حيث تجاوز المعدل العام لكمية النيترات في الليتر الواحد من البول في البلدتين ٨٠٠٠ ملغ. علماً بأن ما يشربه الإنسان من الماء خلال يوم كامل، يتراوح بين ليتر وثلاثة ليترات. وبالتالي فإن كمية النيترات في البول الناتجة عن استعمال مياه الشرب، لا يمكن أن تكون في حدها الأقصى أكثر من ٢٥٠ ملغ في فترة الـ٢٤ ساعة. لذلك فإن كميات النيترات المتواجدة في البول هي غير طبيعية. ولا يمكن أن يكون مصدرها الوحيد هومياه الشرب، وإنما هناك مصادر أخرى لهذه المادة لا شك في أنها وفي معظمها آتية من النظام الغذائي. خصوصاً أن الشعب اللبناني يعتمد في غذائه، خصوصاً في فصل الصيف، على الخضار والفواكه، التي لا نعرف مدى احتوائها على مادة النيترات، خصوصاً أن الأسمدة الكيميائية التي تعطى لهذه المزروعات تحتوي على مادة النيترات، أوعلى مواد تتحول إلى هذه المادة. وبالتالي فإن مصدر النيترات المتواجد في مياه الشفة، ليس إلا نتيجة لاستعمال هذه المواد الكيمائية بشكل عشوائي ومفرط، يتسرب إلى جوف الأرض حيث الآبار الجوفية.

- **الهواء**

ويشير رئيس المختبر المركزي لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية الدكتور صلاح الدين عيسى، الذي أشرف على الدراسة الثانية، إلى أن الدراسة شملت مئة عينة من مختلف الأعمار والأجناس والمهن. ومن مناطق مختلفة، تبين في نهايتها أن ٦٧ في المئة من الذين يعملون في مهن تضعهم في تعرض مباشر للرصاص، كالدهانين والحدادين وشرطة المرور، لديهم نسبة

رصاص في الدم تفوق ٣٠ ميكروغرام في الليتر الواحد. وهذه نسبة خطيرة جداً، إذ إن الرصاص له تأثير سمي، فهويؤثر بشكل خاص على الجهاز الدموي عبر تعطيل بعض الأنزيمات اللازمة لتكوين الهيموغلوبين، مما يؤدي إلى فقر الدم. ولا يقتصر مفعوله على الجهاز الدموي، بل يتخطاه إلى عدة أجهزة حيوية في الجسم، أهمها الجهاز العصبي، حيث يتراوح مفعوله بين آلام الرأس البسيطة إلى الكوما والموت، مروراً بالوهن وعدم القدرة على شد الأعضاء.

يضيف عيسى: نستطيع الاستنتاج أن العامل المعرض للرصاص في عمله وفي منزله أيضاً، عبر سكنه قرب الطريق العام، حيث يتعرض لدخان السيارات، هوأكثر عرضة للتسمم بالرصاص من العامل الذي يسكن في منطقة ريفية بعيدة عن الطريق. وفي الأرقام أن ٧٥ في المئة من العمال الذين يسكنون في مناطق صناعية قريبة من الطريق العام، لديهم نسبة رصاص عالية، مقابل ٥٩ في المئة من العمال الذين يسكنون في مناطق ريفية.

- **الخضار**

ويحذر الدكتور عيسى من الخطورة المتمثلة في استهلاك الخضار الموجود في السوق والمعرض للتلوث، إذ أن ٩٦ في المئة من العينة يستهلكون هذه الخضار مقابل ٤ في المئة يتناولون خضاراً مزروعة في المنزل.

ويلفت عيسى إلى دراسة أخرى لا تخلومن الخطورة وهي أن:" أربعين في المئة من عينات بعض أصناف الخضار، كالخس والبقدونس، تحتوي على كميات من النترات تفوق بكثير الحد الأعلى المسموح به (ألفين وخمسمئة ملغرام في الكيلوغرام الواحد). وقد وجدت عينات تحتوي على سبعة آلالف ملغرام في الكيلوغرام. وهذا ينطبق أيضاً على الفجل والملفوف. كما أن نتائج الفحوصات المخبرية أظهرت تلوث الفاصوليا بالمعادن الثقيلة: الرصاص والزنك والنحاس، فكل كيلوغرام من الفاصوليا يحتوي على ما بين ١,٣ ملم إلى ١,٥ رصاص، مع أن الحد الأعلى هوملغرام واحد. كما تحتوي بعض العينات على أكثر من عشرين ملغراماً من النحاس والحد الأقصى عشرة. أما الزنك فوصل إلى مئتين وخمسون ملغرام في الكيلو. كما أن أغلب أصناف القمح والشعير ملوثة بالمعادن الثقيلة، وبذلك يمكن القول إن كل السلع الزراعية قد فقدت مواصفات السلامة الصحية والبيئية".

ويرى عيسى أن النقص الحاد في الموارد السطحية والجوفية، دفع المزارع اللبناني إلى استخدام المياه العادمة " مياه الصرف الصحي والصناعي" التي تطرح في المجاري المائية السطحية. وإن من أخطر الآثار المترتبة على تلوث المياه السطحية، انعدام الحياة المائية وظهور نباتات وأعشاب ضارة، تؤدي إلى انسداد المجاري وانتشار الحشرات والقوارض. إضافة إلى آثار خطيرة على الصحة العامة للإنسان والحيوان، من خلال استخدام هذه المياه الملوثة في نظامنا الزراعي. كما أن استخدام المياه في الري يستهلك الجزء الأكبر من المياه المتاحة " فنتائج فحوصات أجريت على الخصائص الفيزيائية والكيمائية والبيولوجية للمياه الجوفية، دلت على أن الخصائص الفيزيائية للمياه الجوفية مطابقة للمواصفات الدولية للأغراض الزراعية، لكن معظم المياه السطحية ليست مطابقة لتلك المواصفات، وبعض الآبار الجوفية غير صالحة لري بعض المزروعات بسبب تلوثها الكيمائي".

- **حالات مرضية**

ويؤكد عضو نقابة أصحاب المستشفيات الدكتور محمد حمد العبد الله "أن التلوث الذي يصيب المياه والخضار، وراء تزايد حالات الإصابة بأمراض التيفوئيد والالتهاب الكبدي الفيروسي وحالات الإسهال والتسمم الغذائي والأمراض الطفيلية. لكن الأخطر هوما يسببه التلوث الكيميائي، إذ إن أعراضه ومخاطره تظهر على المدى الطويل، من خلال أمراض مستعصية أخطرها الأمراض السرطانية والجلدية، والملاحظ تكاثر الإصابة بهذه الحالات في المناطق الزراعية.

ويرى العبد الله "أن البقاع يعتبر الأكثر تعرضاً للإصابة بالأمراض الوبائية المرتبطة بالتلوث باعتباره المنطقة الزراعية الأولى في لبنان من حيث المساحة. وترتفع نسبة الأمراض كلما اقتربنا من المناطق الزراعية. والإحصاءات تؤكد أن منطقة البقاع هي الأكثر إصابة بهذه الأمراض، خاصة في القرى والبلدات المحيطة بحوض نهر الليطاني، من منبعه حتى بحيرة القرعون. وقد أصبح مستنقعاً للمياه الآسنة والملوثات الكيميائية من المصانع وكذلك من مياه الصرف الصحي.

يعتبر مدير كلية الصحة العامة- الفرع الرابع، الدكتور خالد الصميلي إن هذه النتائج هي جرس إنذار، يتمنى أن تساهم في لفت انتباه المعنيين لخطورة التلوث على الصحة العامة والبيئية، بما يؤدي إلى رفع مصادر التلوث والحد منه. ويبدى الدكتور الصميلي جهوزية الكلية من قدرات علمية وبحثية للتعاون مع الوزارات المختصة لرفع خطر التلوث عن البقاع.

سامي الحسيني- السفير ٢٠٠٥/١/١٨

الفســاد

- **ندوة العمل الوطني عن ثقافة الفساد: الدولة ذابت وبقيت الميليشيات**

هل يصح الحديث عن ثقافة الفساد؟

الثقافة بمعناها الحضاري هي طريقة عيش الناس، وكل ما يملكونه ويتداولونه اجتماعاً لا بيولوجياً من مكتسبات تحصل بالتناقل والتعليم. والفساد هوالتبدل الذي يطرأ على الشيء فيغير حاله أويقلبه إلى شيء آخر بحيث تمتنع تسميته بالاسم نفسه. فثقافة الفساد إذن كما يعرفها الرئيس سليم الحص، هي "تلك الأفكار والمفاهيم والتصورات والأمثال والأوضاع الاجتماعية والآراء الفاسدة التي تبرر الفساد وتمنحه مشروعية وحصانة لدى القائمين به". طرح لا يوافق عليه تماماً النائب غسان مخيبر الذي يعتبر أن هذه الثقافة هي ناتج ثانوي لاعتلال البنية السياسية والمؤسساتية وآلياتها. كما أن ثقافة النزاهة وكل الأعمال التي تفيد نشر الثقافة النقيضة للفساد ليست سوى نشاط أوعمل مساعد لعملية هي في غاية التعقيد تتعلق بتطور البنى والآليات المؤسساتية لمكافحة الفساد والوقاية منه.

لذا أقامت ندوة العمل الوطني حلقة بعنوان: "ثقافة الفساد"، شارك فيها إلى مخيبر محمد مطر وقدم لها رئيس اللجنة الثقافية بهزاد جابر وحضرها الحص والوزير السابق عصام نعمان وقضاة وحقوقيون.

- **آراء فاسدة**

جابر اعتبر أن مجتمعنا يشهد تآكل القيم وانهيار المبادئ وتأزم الأوضاع وانتشار الفساد بين معظم فئات المجتمع وهيئاته السياسية والحزبية والنقابية، وسيطرة مجموعة من الآراء الفاسدة التي تروج للفساد وتدعوإليه.

وبعدما سرد جملة من العبارات والأمثال الشعبية التي يتداولها الناس والمتزامنة مع تسلل الطبقة الفاسدة إلى السلطة، قال أن المجتمع قد توزع فئتين، فئة لا تجد امكان تستوعب طاقاتها فتغادر الوطن بحثاً عن الرزق، أوتعيش على هامشه، وفئة تسرق وتنهب وتتسع يوماً بعد يوم، لأن بريق الفساد وثراء الفاسدين يغريان الآخرين بالنسج على المنوال ذاته لسهولة الكسب.

وختم: "أين الحل؟ هل يكون بإبدال هذه الطبقة السياسية بأخرى، وإن تم ذلك ألا ينتج هذا النظام الصدئ طبقة أسوأ منها؟ فمحاربة الفساد لا تكون باستهداف الفاسدين فقد بل بإزالة أسبابه الحقيقية. هل إلغاء الطائفية وتحقيق الديموقراطية هما الحل، بحيث يولد الإصلاح من رحم صناديق الاقتراع ومن وعي الناخبين لمدى جدية الحاجات التي يسعون لتحقيقها عبر الاختبار السليم"؟.

- **تغلغل الميليشيات**

كلمة مطر تمحورت حول النقاط الآتية: علاقة الاغتراب بين الفرد والسلطة، الطائفية السياسية، تعطيل نظام الحكم والمحاسبة انتخابياً وقضائياً، واسترهان الطبقة الحاكمة. وذكر بوجود فكرة "المستبد العادل في التاريخ العربي، ولبنانياً منذ إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ لم يتغير الوضع. فالسلطة كانت ديموقراطية ولكن الحاكم كان يحاسب أمام الرأي العام الفرنسي وليس اللبناني مما زاد غربة اللبناني عن دولته.

أما الطائفية السياسية فهي أهم آفات النظام اللبناني لأنها مؤسسة تتوالد وتتفرع إلى مذهبية سياسية داخل كل طائفة.إذ "لا نستطيع محاسبة أي شخص خشية استنهاض طائفته دفاعاً عنه. وعلى صعيد تعطيل نظام الحكم، فقد تم هذا منذ ١٩٩٢ في شكل حاد. لكن المساءلة الشعبية معطلة: هناك شكلياً انتخابات لكن المواطن غير مؤثر في قانون الانتخاب وغي التقسيم الانتخابي، لذا فالنائب غير مدين للناخب بل لقوى وأجهزة سياسية مكنته من الوصول. لذا يرهن لها المركز الدستوري".

أخلاقياً، صدر قانونا عفوعام ١٩٩٢ و١٩٩٥. الأول أعطى منحة العفوعن جرائم الحرب. وقانون كهذا يستوجب قيام مصالحة وطنية من أجل المنفعة العامة، لا مكافأة من ارتكاب الأفعال. الفكرة كانت تذويب الميليشيات في الدولة ، فذابت الدولة وبقيت الميليشيات. أما الثاني فقد عفا عن تجار المخدرات.

المحور الأخير وفق مطر: " الإمساك السوري وإسترهان الطبقة الحاكمة ومواقعها في خدمة التوازن الإستراتيجي، وموقع الحماية التي يقدم للطبقة الحاكمة يؤدي إلى تكريس ثقافة الفساد.

وأخيراً ردد قول الفيلسوف الألماني نيتشه: يعاقب البشر على فضائلهم مضيفاً: ويكافأ الأرذال على رذائلهم.

- **اعتلال بنيوي**

مخيبر قال: "إذا كان الفساد هواستغلال الوظيفة العامة لمصلحة خاصة، فمكافحته تتحقق عبر عمل دؤوب يسعى إلى إيجاد أوتعزيز مؤسسات وآليات المساءلة والمحاسبة الجدية، وعبر شفافية تطبع العمل العام، وبناء نظام النزاهة الوطني ضمن إطار مؤسساتي وطني يتمتع بالحكم الرشيد الديموقراطي".

ورأى أن مكافحة الفساد تتطلب تحقيق الشروط الآتية:

أولاً: بلورة الإدارة السياسية الجديدة لمكافحة الفساد.
ثانياً: تطوير استراتيجية وخطة عمل لمكافحة الفساد والوقاية منه (أهمية المصادقة على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد العام ٢٠٠٣).
ثالثاً: إجراء الإصلاحات على مختلف المستويات:

- الإصلاح السياسي: (إصلاح النظام الانتخابي من أجل التمكن من تطوير مستوى الرقابة الشعبية على النواب وتقليص مستوى الزبائنية السياسية في العلاقة بين النائب والناخب إضافة إلى ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تفعيل دور مجلس النواب الرقابي، زيادة مستوى الشفافية في العمل العام: الوصول إلى المعلومات، التقارير الدورية عن النشاطات اجتماعات المجالس البلدية العلنية).
- الإصلاح الإداري الذي يعزز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العامة والممتلكات العامة (التعيين الوظيفي غير المسيس، تبسيط المعاملات، إعادة هيكلة أجهزة وأدوات الدولة، تعزيز دور أجهزة الرقابة وتفعيله).
- الإصلاح القضائي والقانوني (صياغة معايير قانونية واضحة تساعد على مكافحة الفساد. تفعيل دور القضاء المستقل في التظلم من الإدارة وفي مكافحة الفاسدين، مسألة الملاحقات والمحاكمات الانتقائية وإساءة اللجوء إلى التوقيف الاحتياطي، وسيط الجمهورية).
- تفعيل دور المجتمع المدني (بما فيه الإعلام) وحماية نشاطه في عملية مكافحة الفساد.
- تفعيل دور المؤسسة الرقابية والتشريعية الأم: مجلس النواب. وللبرلمانيين دور أساسي يلعبونه في تحقيق جميع هذه الأدوات لمكافحة الفساد خاصة من خلال تفعيل دور مجلس النواب في الوظيفتين الأساسيتين اللتين يفترض بها أن تلعبهما، ألا وهي: التشريع والرقابة. سوف استعرض بعجالة سريعة جداً أبرز التحديات والأعمال الواجبة".

أما بالنسبة إلى الوظيفة التشريعية "فالمطلوب سن جميع القوانين التي توحد الأطر والمؤسسات التي توجد الأطر والمؤسسات والآليات الفعالة لمكافحة الفساد والوقاية منه وتطوير حسن الإدارة في المؤسسات الخاصة والعامة. ومن هذه القوانين الآتية:

- القوانين التي تحدد المعايير الدقيقة في الحالات التي تشكل فيها أعمال الفساد جرائم أومخالفات تقع تحت طائلة المحاسبة القضائية.
- القوانين التي تؤمن شفافية العمل العام، بما فيها القوانين المتعلقة بتعزيز دور الصحافة والإعلام وحريتها، وتؤمن الحق بالوصول إلى المعلومات العامة.
-

- القوانين التي تهدف إلى تنمية الإدارة العامة وهيكليتها وتحديد وسائل عملها خاصة من حيث تبسيط المعاملات الإدارية وتحديد أصول صارمة بالنسبة إلى المشتريات العمومية وإدارة الأمور العامة.
- القوانين التي تعزز الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع الخاص، وتشجع هذا القطاع الخاص والمجتمع المدني على الانخراط الفعال في مكافحة الفساد.
- القوانين التي ترعى الهيئات القضائية والإدارية المختلفة المسؤولة عن مراقبة حسن تطبيق القوانين في شكل خاص، وتعزيز هذه الهيئات بالإمكانات اللازمة، والحرص على تأمين استقلاليتها وعدم تدخل السياسة والسياسيين والإدارة في عملها".

وبالنسبة إلى وظيفة التشريع والرقابة الماليين المطلوب تفعيل دور مجلس النواب في عملية التشريع المالي (خاصة بالنسبة إلى وضع ومناقشة وإقرار قانون الموازنة، وكذلك بالنسبة إلى السياسات المتعلقة بالمساعدات المالية التي تؤديها الهيئات والمنظمات الدولية) وأيضاً بالنسبة إلى مراجعة ما حققته الإدارة في تنفيذ الموازنة (عبر ما يسمى بقطع الحساب) ومحاسبة الحكومة ومساءلتها عن أدائها في هذا الإطار".

وأخيراً بما خص الوظيفة الرقابية:
"المطلوب تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة المؤسساتية في مجلس النواب، خاصة عبر انعقاد جلسات دورية مكثفة للمناقشة العامة (خاصة لمناقشة التقارير التي تضعها الهيئات الرقابية مثل ديوان المحاسبة)، والأسئلة البرلمانية الخطية والشفهية ، والاستجوابات، وانعقاد جلسات اللجان النيابية، بما فيها لجان التحقيق الخاصة في ملفات الفساد، أوعبر إنشاء لجنة خاصة دائمة بمكافحة الفساد".

وختم بقوله أن على مجلس النواب "تطوير القدرات الإدارية الذاتية للبرلمان والبرلمانيين، خاصة بالنسبة إلى الأنظمة الداخلية، والجهاز الإداري العام، والخبراء المتخصصين الذين يعاونون النواب واللجان النيابية في أعمالها التشريعية والرقابية". وطالب بتعاون "البرلمانيين الوثيق مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي والعربي والدولي العاملة في سبيل مكافحة الفساد وتطوير عامل الثقة بين البرلمانيين والبرلمانات والمواطنين".

زينب عساف – ٤ شباط ٢٠٠٥